أصل الاشتقاق في كتاب التبصرة والتذكرة للصيمري

The origin of derivation in the book Al-Tabsira and Al-Tadhkira by Al-Saimari

سجاد جميل حسن
Sajjad Jameel Hassan
Sajad_jameel@uomustansiriyah.edu.iq
أ. د. لطيفة عبد الرسول عبد الضايف (*)
Prof. Dr. Latifa Abdul Rasoul Abdul Dayef
latifaabd565@gmail.com

الملخص

تناول هذا البحث ظاهرةً مهمةً التي اسـهمت اسـهاماً كبيراً في توسـيع آفاق اللغة العربية واثرائها وتعد قضية الأصل والفرع من المسـائل البارزة التي لاقت اهتماماً واسعاً عند علماء العربية، لأنه من أهم الخصائص التي تتميز بها اللغة العربية من سـائر اللغات، فهو سـمة من سـماتها، ويعد وسيلة من وسائل نمائها وثرائها.

فهو استحداث كلمة من كلمة اخرى للتعبير عن معنى جديد يناسب المعنى الاصلي للكلمة، مع تشابه الكلمتين في الحروف الأصلية وترتيبها.

سـنفصح في هذا البحث رأي الصّيمريّ في مسألة أصل الاشتقاق في كتاب التبصرة والتذكرة، مع ذكر أراء النحاة الأوائل والمعاصرين في هذه المسألة المهمة، ولا سيما الوقوف على أراء المدرستين البصرية والكوفية.

الكلمات المفتاحية: الاشتقاق، التعليل اللغوي في اصل الاشتقاق.

(*) الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب.

Abstract

This research addressed an important phenomenon that contributed greatly to expanding the horizons of the Arabic language and enriching it. The issue of origin and branch is one of the prominent issues that received wide attention from Arabic scholars، because it is one of the most important characteristics that distinguish the Arabic language from other languages. It is a feature of its features، and is a means of its development and enrichment.

It is the creation of a word from another word to express a new meaning that suits the original meaning of the word، with the similarity of the two words in the original letters and their arrangement.

In this research، we will explain Al-Saymari›s opinion on the issue of the origin of derivation in the book Al-Tabsira and Al-Tadhkira، with mention of the opinions of early and contemporary grammarians on this important issue، especially focusing on the opinions of the Basra and Kufa schools.
Keywords: Derivation, linguistic explanation of the origin of derivation.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين حبيب إله العالمين، أفصح البلغاء وخاتم الأنبياء، صاحب اللسان الشكور والعلم المشهور، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

إنّ اللغة الانسانية هي الأساس الذي تقوم عليه حياة المجتمعات البشرية ؛ لأنها وسيلة للتفاهم والاتصال بين هذه المجتمعات، وأداة للتخاطب بين الأفراد.

فاللغة العربية مكانة جوهرية، فقد خصّها اللهُ – عزَّ وجل- وفضلها على جميع اللغات وجعلها لغةُ للقرآن الكريم، وإنَّ من حقَ هذه اللغة على أهلها حفظها وصونها، وتعلمها، ودراسة قواعدها، ومعرفة أحكامها وعللها، فالعرب قديماً كانوا يتكلمون بلغتهم بالسليقة والطبع، وتقوم في عقولهم عللها، من غير قواعد محددة، فبعد دخول الناس في الاسلام بعد الفتوحات الاسلامية، تفشى في كلامهم اللحن وانتشر.

شغلت ظاهرة التعليل حيزاً كبيراً في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، وأخذت هذه الظاهرة بالانتشار، فاحتاج العلماء إلى استقراء اللغة العربية وتقعيدها ووضع القواعد؛ لصونها من اللحن والخطأ، ثم بعد ذلك تولدت لديهم تساؤلات عنها: لِمَ رُفِع هذا؟، ولِمَ نُصِب ذاك؟ وأخذوا يبحثون عن إجابات لها، حتى وصلوا إلى أسرار هذه اللغة وعللها، وبذلك أخذت ظاهرة التعليل النحوي بالانتشار بين العلماء والدارسين.

اسمه ونسبه وكنيته:

هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمري النّحويّ، يكنى ابا محمد، قال عنه السيوطي: ((عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمري أبو محمد، له التّبصرة في النحو)) (السيوطي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، صفحة ٢/ ٤٩).

نسبه:

إن نسبة الصّيمريّ تعود إلى موضعين:

الأول: منسوب إلى نهر من انهار البصرة يقال عنه (الصيمَر) تطل عليه عدة قرى.

الثاني: نسبة إلى (الصيمرة): وهي بلدة تقع بين ديار الجبل و خُوزِستان (السمعاني، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م).

فالصّيمريّ أما ان تكون نسبته إلى احد الانهار في البصرة، الذي يسمى (الصّيمر) أو إلى مكان يقع بين ديار الجبل و خوزستان في بلاد فارس.

يقول محقق التبصرة في نسبه: وهو عراقي المنشأ والثقافة، فمن نسبته نتبين أنّه قد نشأ بالقرب من البصرة، فهو إما يكون منسوباً إلى صيمرة، وهي موضع في البصرة، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوززستان، وإما أم يكون منسوباً إلى نهر من انهار البصرة يقال له: الصّيمر.

وصف كتاب التبصرة والتذكرة:

يتكون كتاب التبصرة من جزأين، قام بتحقيقه الدكتور: فتحي احمد مصطفى علي الدين، فقد عرض المحقق في مقدمة الكتاب عدة فصول، تناول فيها حياة الصّيمريّ، وشيوخه، وعصره، وذكر من تأثروا به أو نقلوا عنه، وذكر في المقدمة منهج الصّيمريّ في كتابه، واراءه، واختياراته والهدف من تأليف الكتاب، وهو جمع أصول النّحو وتقريبه لطالبيه، وذكر الشواهد التي اعتمدها الصّيمريّ في كتاب التبصرة والتذكرة، فقد اعتمد الصّيمريّ كثيراً على الشواهد الشعرية، فقد كان لها نصيباً كبيراً في كتابه، سواء كانت آيات قرآنية أم قراءات أم شواهد شعرية، فقد ذكر الصّيمريّ ابيات شعريه استشهد بها في بعض المسائل، لم يستشهد بها غيره، فقد تفرد بها وحده.

ويعد كتاب التبصرة أقرب إلى كتب الشروح لكتاب سيبويه، فقد أكثر من التعرض إلى اراء سيبويهِ بالنقل تارة وبالشرح تارة اخرى، فقد عرض في اكثر المسائل اراء سيبويهِ، وشرحها، وهذا يدل على ان الصّيمريّ بصري المذهب، فقد كان يميل كثيراً إلى المدرسة البصرية، الا انه قد خالف سيبويه في بعض المسائل وتفرد برأيه بها. واهتم بالعلل النحوية والصرفية فقد أحسن التعليل فيه.

أصل الاشتقاق

الاشتقاق:

يقول الخليل رحمه – الله: ((الاشتقاق هو الصرف: فضل الدرهم في القيمة، وجودة الفضة، وبيع الذهب بالفضة، ومنه الصيرفي لتصريفه أحدهما بالآخر. والتصريف: هو اشتقاق بعض من بعض. وصيرفيات الأمور: متصرفاتها أي تتقلب بالناس. وتصريف الرياح: تصرفها من وجه إلى وجه، ومن حال إلى حال، وكذلك تصريف الخيول، والسيول،، والامور.

وصرف الدهر: حدثهُ. وصرف الكلمة إجرائها بالتنوين)) (الفراهيدي، ١٤٠٨ – ١٩٨٨م، صفحة ١٠٩/٧).

الاشتقاق: لغة

((الاشتقاق من الشق، وهو أخذ الشيء أو اخذ شقه أي نصفه، واشتقاق الكلام الاخذ فيه يميناً وشمالا، والاشتقاق الحرف من الحرف اخذ منه، ويقال شقف الكلام اذا اخرجه احسن مخرج)) (ابن منظور، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م، صفحة ١/ ٢٢١). وللاشتقاق فضلٌ كبيرٌ في اتساع مفردات اللغة العربية ونموها.

والاشتقاق في اللغة ((هو افتعالٌ من الشّقّ بمعنى الاقتطاع، من انشقّت العصا، إذا تفرقت أجزاؤها، فإن معنى المادة الواحدة تتوزع على ألفاظ كثيرة مقتطعة منها، أو من شققت الثّوب والخشبة، فيكون كلّ جزء منها مناسبا لصاحبه في المادة والصّورة)) (الزركشي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، صفحة ٣١١/٢).

وجاء في المعجم الوسيط ((شَقَّقه مبالغة في شَقَّه، والكلام وسَّعه وبيَّنه وَوَلد بعضه من بعض، واشتق طريقه في الامر: سلكه في قوّة، والكلمة من غيرها: صاغها منها)) (المعجم الوسيط: مادة (شقق)، صفحة ٨٩٨).

الاشتقاق اصطلاحاً:

عّرفه الجرجاني بأنه: ((نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصّيغة)) (الجرجاني، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، صفحة ٢٧).

فالاشتقاق هو توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوصى بمعناه المشترك الأصيل مثلما يوصي بمعناها الخاص الجديد (الصالح، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠ م، صفحة ١٧٤؛ التونجي و الاسمر، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، صفحة ١/ ٩٢؛ الصالح، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠ م، صفحة ٧٨).

اختلفت آراء اللغويين في تحديد أصل الاشتقاق ولا سيما بين المدرستين البصرية والكوفية، فالبصريون يرون أن المصدر هو الأصل، وهو نقطة انطلاق كلّ عملية توليدية في اللغة.

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل. وقد قدّمت كلا المدرستين حججها في هذه المسألة.

قال الصيّمريّ:

((اعلم أنَّ المصادر أصول للأفعال، والأفعال مشتقة منها، وهذا مذهب البصريين)) (الصّيمريّ، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م، صفحة ٢/ ٧٥٤).

وقد قَدَمَ الصّيمري في هذا الباب جملة من العلل:

العلة الأولى: إن المصدر اسم والأسماء قبل الافعال؛ لأنها تقع من الأسماء، فلما كانت الاسماء قبل الأفعال والمصدر وجب أن يكون قبل الفعل.

وإذا صحّ أن (المصدر) قبل (الفعل) صحّ إنه أصل للفعل.

العلة الثانية: ان المصدر يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل كقولك: (ضَرْبُك وَجيعٌ، و سَيْرُك سَريعٌ)، وكما تقول: (أخوك زيدٌ و عَمْروٌ غلامك)، والفعل لا يقوم بنفسه ولا يستغني عن الاسم؛ لأنه لا يستغني عن فاعل.

فلما كان المصدر يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى الفعل وكان الفعل لا يقوم بنفسه ولا بد له من فاعل علمنا أن المصدر الأصل والفعل الفرع؛ لأن الأصل يكون بلا فرع، والفرع لا يكون بلا أصل، ألا ترى أنه قد تكون شجرة لا ثَمَرَ لها، ولا تكون ثمرة من غير شجرة.

العلة الثالثة: إن المصدر بمنزلة الذي تصاغ منه الأواني المختلفة، والصور المباينة، والأصل واحد، وكذلك المصدر تصاغ منه الامثلة المختلفة من الفعل نحو: (ضَرَبَ و يَضْرِبُ و سَيَضرِبُ و اضْرِبْ)، والأصل في جميعها الضرب، كما أن الأصل في تلك الأواني – وأن اختلفت صيغتها – الذهب أو الفضة، المصوغة منها تلك الاواني.

العلة الرابعة: إن المصدر واحد والفعل بمنزلة المركب من شيئين؛ لأنه يدل على المصدر والزمان، والواحد قبل الاثنين في الرتبة، فوجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

العلة الخامسة: أن المصدر مفهوم المعنى في اللغة، وهو الموضع الذي يُصدَر عنه، يقال: هذا مصدر الإبل وموردها، للموضع الذي ترده و تَصدُرُ عنه (الصّيمريّ، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م، الصفحات ٢/ ٧٥٤-٧٥٥).

اعتل الصيّمري لهذه المسألة بعدة علل: منها ان المصدر اسم والاسم قبل الفعل بالرتبة، فوجب ان يكون المصدر قبل الفعل، وذكر ان المصدر يقوم بنفسه ولا يحتاج إلى فعل، والفعل لا يقوم بنفسه إلى مع وجود الفاعل يتبين لنا بان المصدر اصل والفعل فرع؛ لأن الاصل يكون بلا فرع، والفرع لابد له من اصل، وفي قول آخر علل الصيمري بأن المصدر تصاغ منه الامثلة المختلفة من الفعل نحو: (ضَرَبَ و يَضْرِبُ و سَيَضرِبُ و اضْرِبْ)، والأصل في جميعها الضرب فالمصدر هو الاصل، وذهب إلى إن المصدر واحد، والفعل مركب من شيئين لأنه يدل على المصدر والزمان والواحد قبل الاثنين في الرتبة لذلك يكون المصدر قبل الفعل من حيث الرتبة.

ذهب جمهور البصريين: إلى أن المصدر هو الاصل والفعل فرع عليه.

وقد قدم البصريون عدة علل في هذه المسألة:

العلة الأولى: الدليل على أن المصدر أصل للفعل وأن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وإنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة؛ فدلَّ على أن المصدر أصل للفعل (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، الصفحات ١/ ١٩٣ -١٩٤).

أي ان الاشتقاق موجود في الفعل وذلك؛ لأنه يدل على زمان مخصوص، وبذلك يعتبر مشتقاً وفرع على المصدر؛ لأن المصدر لا اختصاص له بزمن

العلة الثانية: أن المصدر ليس مشتقًّا من الفعل وأنه لو كان مشتقًّا منه لكان يجب أن يجري على سَنَنٍ في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١٩٥/١).

العلة الثالثة: قولهم (أَكْرَمَ إِكْرَامًا) بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو (مُكْرِم، ومُكْرَم) لَمَّا كانا مشتقين منه؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دلّ على أنه ليس بمشتق منه (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١٩٥/١).

العلة الرابعة: أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل عليه الفعل، ألا ترى أن (ضَرَبَ) يدل ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضَرَبَ)، وإذا كان كذلك دلّ على ان المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية، وكما ان الآنية المصوغة من الفضة فرعٌ عليها ومأخوذة منها فكذلك ها هنا: الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه (الراجحي، صفحة ١٥٠).

العلة الخامسة: لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلَّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين، على الحدث وذا الفاعل والمفعول به: فلما لم كن المصدر دلَّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١٩٥).

العلة السادسة: ودليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرًا؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يَصْدُرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مَصْدَر" فلما سُمِّيَ مَصْدَرًا دلّ على أن الفعل قد صَدَرَ عنه (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٩٥).

اي انهم استدلوا بدلالة المصدر المعجمية، إذ يروا اصحاب هذا القول أنَّ أصلية المصدر تثبت من خلال تسميته، فهو الموضع الذي يصدر عنه، فالفعل يعتبر صادراً عنه.

العلة السادســة: لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذاً من الفعل؛ لوجب ان يكون لكل مصدر فعل قد أخذ منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل: العبودية و الرجولية، والبنوة والأمومة، وما أشبه ذلك، وهنالك مصادر جارية على غير الفاظ أفعالها، نحو: الكرامة والعطاء علمنا أن الأفعال ليست اصولاً للمصادر، إذا كانت المصادر توجد بدون أفعال (أبي القاسم الزجاجي، الصفحات ٥٨ – ٥٩).

وذهــب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشــتق من الفعل وفرع عليــه، نحو: (ضَرَبَ ضرباً، وقام قياماً) (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٩٢).

علل الكوفيين:

العلــة الأولى: إنَّ المصدر يصحُّ لصحة الفعل، ويعتل لاعتلالــه، ألا ترى أنك تقول: (قاوَمَ قِواماً) فيصح المصدر لصحّةِ الفعل، وتقول (قامَ قياماً) فيعتل لاعتلاله فلما صحّ لصحته، واعتل لاعتلاله، دلّ على أنه فرع عليه (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٩٢).

اي أن المصدر يتبع الفعل في بنيته ســواء كان صحيحاً أو معتلاً، أي أن المصدر يرد صحيحاً إذا كان الفعل صحيحاً ويكون معتلاً إذا كان الفعل معتلاً، أي يكون في أحد حروفه الأصول حرف علة.

العلة الثانية: إنَّ المصدر فرعٌ على الفعل أنَّ الفعلَ يعمل في المصدر، ألا ترى أنك تقول: (ضَرَبتُ ضَربــاً) فتنصب (ضرباً) بــ (ضَربت)، فيجب أن يكون فرعاً له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٩٢).

العلــة الثالثة: إن المصادر تكون توكيداً للأفعال، كقولك: ضرب زيد ضرباً، وخرج خروجاً، وقعد قعوداً، والتوكيد تابع للمؤكد ثانٍ بعده، والمؤكد سابق لهُ، فدل ذلك على ان المصدر تابع للفعل، مأخوذ منــه، وان الفعــل هو الأصل الذي أخــذ منه، والذي يؤيد ذلك وجود افعالٍ لا مصــادر لها، وهي (نِعمَ، وبئسَ، وعســى، وليسَ، وحبذا) فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا من هذه الافعال؛ لاســتحالة وجود الفرع من غير أصل (أبي القاسم الزجاجي، صفحة ٦١؛ الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٩٣).

العلــة الثالثة: إنّ المصدر لا يتصــور معناه ما لم يكن فعلَ فاعل، والفاعــل وضع له فَعَل و يَفْعل فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٩٣).

يــرى الكوفيــون أنَّ المصدر لا معنى له ما لم يكن فعل فاعــل أي ان المصادر أُخِذت من الأفعال، فكانت توكيداً لها، والمصدر لا يُعرف إلا بفعله، أي ان الفرع لا يُعرَف إلا بأصله.

وقـد ردَّ الكوفيـون على البصريين بقولهم: ((ولا يجوز ان يقال: إن المصدر إنمّا سُـمِّي مصدراً؛ لصـدور الفعـل عنه، كما قالـوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصـدرٌ لصدورها عنه؛ لأنا نقول: لا نسلم؛ بل سُمي مصدراً؛ لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا: (مركبٌ فارِه، ومشرَبٌ عذب) اي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد بهِ المفعول، لا الموضع، فلا تمسك لكم بتسميته مصدراً)) (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، صفحة ١/ ١٩٣؛ الراجحي، صفحة ١٤٨).

الجواب عن كلمات الكوفيين:

أولاً: ((قولهم إن المصدر يصحُّ لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله))

فقـد ردَّ علـى هذا القول ابو البركات الانباري بقوله: فالجـواب عن هذا من ثلاثة اوجه (الانباري، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، الصفحات ١/ ١٩٧-١٩٨):

١- إنَّ المصـدر الـذي لا علة فيه، ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحـاً، نحو: (ضَرَبته ضرباً)، وإنمّا يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنمّا وقع في أصول المصادر، لا في فروعها.

٢- إنمّا صحَّ لصحته، واعتلّ لاعتلاله؛ طلباً للتشاكل، وذلك لا يدلُّ على الاصلية ولا الفرعية.

٣- إنّـا نقـول: يجوز أن يكون المصدر أصلاً للفعل ويُحمل علـى الفعل الذي هو فرع، كما بنينا الفعـل المضـارع في فعل جماعة النسـوة، نحو (يَضْرِبْنَ) حملاً على (ضَرَبْـنَ) وهو فرعٌ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي.

وقد ردَّ الصيّمريّ أدلة الكوفيين بعدة أقوال:

أولا: ((أمـا عمل الفعل في المصدر؛ فإن المصدر مفعول كما يكون الاسـم مفعولاً، فلو كان الفعل أصـلاً للمصـدر من حيث هو عامل فيه؛ لوجـب أن يكون أصلاً لكل ما يعمل فيه، وهذا محال؛ لأنا إذا قلنا:أكرم زيدٌ عمرو اً إكراماً، كان (أَكْرَمَ) عاملاً في (زيد) و (عمرو) و (إكرام)، فلو كان الفعل أصلاً للمصدر من جهة العمل فيه؛ لوجب ان يكون أصلا لـزيد و عمرو وأشباههما، ولوجب من هذا ان تكون الحروف أصل الأسـماء والأفعال؛ لأنها عوامل في الاسماء والافعال، وهذا محال؛ لأن الحروف جئن لِمَعَانٍ في الاسـماء والافعال فلا يقمن بأنفسـهن، وقد شـاركتهنّ الأفعال في أنّهن لا يقمن بأنفسهن، فلو كان الفعل أصلاً للمصدر من حيث عمل فيه؛ لوجب أن تكون الحروف أصولاً للأسـماء والأفعال من حيث عملت فيها، وقد تبين فساد ذلك بما ذكرناه)) (الصّيمريّ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، صفحة ٢/ ٧٥٦).

ثانيـاً: ((وأما قولهم كون المصدر توكيداً للفعل في قولك (ضربت ضرباً): فلا يجب منه أن يكون الفعـل أصـلاً للمصـدر؛ لأن المصدر إذا كان توكيـداً للفعل فهو بمنزلة تكرير الفعـل، إذ ليس فيه من المعنى إلاَّ ما في الفعل فكأنك قلت: ضَرَبَ ضَرَبَ، فلما كان الشـيء لا يجوز أن يكون أصلاً لنفسـه لم يجـز أن يكون الفعل أصلاً لما يقوم مقامه من المصدر)) (الصّيمريّ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، الصفحات ٢/ ٧٥٦-٧٥٧).

ثالثاً: أما اقولهم: اعتلال المصدر باعتلال الفعل، وصحته، فلا يدلّ على أن الفعل أصل للمصدر؛ لأن الأصل قد يُحمَل على الفرع (الصّيمريّ، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م، صفحة ٢/ ٧٥٧).

ويرى الأستاذ سعيد الافغاني: أن العرب تشتق الكلمات من غير المصادر، فاشتقت من اسماء العدد مثل (توحد) أي بقي وحده، واسماء الازمنة مثل (أخرف القوم) أي دخلوا في فصل الخريف، واسماء الذوات كأعضاء الإنسان مثل (آذنه) اي ضرب أذنه، واسماء الأصوات مثل (صلّ) يحكى بها صوت شيء يابس إذا تحرك، ومن حروف المعاني مثل (أنعم الرجل)

أي قال نعم، ومن الأعلام العربية مثل (تقحطن) أي انتسب إلى قحطان (الافغاني، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م، الصفحات ١٣٤ – ١٣٨).

ويرى الدكتور صبحي صالح أن أصل الاشتقاق الاسماء لا الافعال، ولا سيما اسماء الأعيان. ويرى ان ما ذهب إليه الكوفيون ليس إلا عبثاً ضائعاً في إن الافعال هي أصل الاشتقاق، ويعضد قوله بكثرة استعمال العرب من اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الاسماء، وامتلاء المعاجم والكتب العربية بما لا يحصى من الجواهر التي تفرعت عنها الصفات والاحوال والمصادر والافعال (الصالح، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠ م، الصفحات ١٨٠-١٨٢).

اما تمام حسان فلم يقبل آراء المدرستين الكوفية والبصرية في اصل الاشتقاق؛ لأنه لاحظ قصور الصرفيين عن بلوغ الأصل الصحيح؛ لتوقفهم عند شكلية الصيغ والزوائد والملحقات.

ويرى أن صنيع المعجميين هو الأصح؛ لأنهم اعتمدوا على المتن الذي هو أصل المادة وهم لا ينسبون إلى حروف المادة معنى معيناً، بل إنهم يقرون بتعدد المعاني بين الكلمات التي تشترك في هذه الأصول، وهذه الأصول التي تتعلق من ثلاثة أحرف لم تكن عند المعجميين أكثر من ملخص علاقة أو رحم قربى بين المفردات التي تترابط معجمياً بواسطتها؛ ولذلك فصلوا في الكتابة بين أصول المادة حتى لا تفهم منها كلمة ما على نحو ما هو معروف في المعجم (حسّان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، صفحة ١٦٨).

اي: إنّ تمام حسان ذهب إلى ان الأصول الثلاثة هي أصل الاشتقاق، وعلى ذلك يكون المصدر مشتق منها والفعل الماضي، ودور هذه الاصول يقتصر على تلخيص العلاقة بين المفردات التي تنضوي تحتها.

واقترح أن تقسم الكلمات العربية إلى قسمين: متصرفة وجامدة،

أما المتصرفة فهي التي تتضح الصلات بينها و بين بعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة، كالأفعال والصفات.

أما الجامدة فهي التي لا يمكن فيها ذلك، أي التقليب مثل (رجل و فرس)، ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقاً متصرفاً؛ لأن صيغته تعدُّ إحدى الصيغ التي تتقلب عليها أصول المادة، وكذلك يكون الفعل الماضي مشتقاً متصرفاً (حسّان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، صفحة ١٦٩).

المصادر والمراجع:

١. ابن منظور. (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م). لسان العرب: مادة (شقق). (أمين محمد عبد الوهاب محمد الصادق العبيدي، المحرر) بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي.

٢. أبو البركات كمال الدين عبد الرحمان الانباري. (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. بيروت: مكتبة العصرية.

٣. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. (١٤٠٨ – ١٩٨٨م). معجم العين (المجلد ١). (د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، المحررون) دار ومكتبة الهلال.

٤. أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصّيمريّ. (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م). التبصرة والتذكرة (المجلد ١). (فتحي أحمد مصطفى علي الدين، المحرر) دمشق: دار الفكر.

٥. الدكتور عبدة الراجحي. (بلا تاريخ). دروس في المذاهب النحوية. بيروت: دار النهضة العربية.

٦. المعجم الوسيط: مادة (شقق). (بلا تاريخ).

٧. بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م). البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (المجلد ٢). الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية.

٨. جلال الدّين عبد الرحمن السيوطي. (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (المجلد ٢). (محمد ابو الفضل ابراهيم، المحرر) دار الفكر.

٩. د. تمّام حسّان. (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م). اللغة العربية معناها ومبناها (المجلد ٥). عالم الكتب.

١٠. د. صبحي إبراهيم الصالح. (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠ م). دراسات في فقه اللغة (المجلد ١). دار العلم للملايين.

١١.د. محمد التونجي، و د. راجي الاسمر. (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م). المعجم المفصل في علوم اللغة (المجلد ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٢.سعيد الافغاني. (١٣٧٠هـ-١٩٥١م). في أصول النحو. مطبعة الجامعة السورية.

١٣.عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي أبي القاسم الزجاجي. (بلا تاريخ). الإيضاح في علل النحو. (محمد سعيد عثمان، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤.عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني. (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م). الانساب (المجلد ١). (عبد الرحمان بن يحيى المعلمي اليماني، المحرر) حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

١٥.علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني. (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م). كتاب التعريفات. (محمد صديق المنشاوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.